

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٤٨٦

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٥

الرئيس: السيد أيدان ليدل (المملكة المتحدة)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-03293(A)



* 1 9 0 3 2 9 3 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٤٨٦ لمؤتمر نزع السلاح.

الزملاء الموقرون، السيدات والسادة، سنواصل الآن الجزء الرفيع المستوى من مؤتمر نزع السلاح. ولدنيا هذا الصباح ستة متكلمين على قائمتنا وسبعة آخرون بعد الظهر. وقبل أن نستكمل، اسمحوا لي أن أذكركم بأنكم جميعاً موضع ترحاب كبير في حفل الاستقبال الذي سيجري خارج القاعة بعد هذه الجلسة الصباحية مباشرة للاحتفال بافتتاح معرضنا بمناسبة مرور ١٠٠ عام على دبلوماسية نزع السلاح في جنيف و ٤٠ عاماً على مؤتمر نزع السلاح.

واسمحوا لي الآن بتعليق الجلسة للترحيب بأول ضيوفنا الموقرين، سعادة السيد ميروسلاف لايتشاك، وزير الشؤون الخارجية والأوروبية في الجمهورية السلوفاكية. علقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): الزملاء الموقرون، السيدات والسادة، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بسعادة السيد ميروسلاف لايتشاك، وزير الشؤون الخارجية والأوروبية في الجمهورية السلوفاكية. وأشكر الوزير على حضوره لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح، وأعطيه الكلمة.

السيد لايتشاك (الجمهورية السلوفاكية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أصحاب السعادة، حضرات المندوبين الموقرين، أود أن أبدأ بتهنئة السفير ليدل على توليه الرئاسة. ويمكنكم الاعتماد على دعم سلوفاكيا الكامل من أجل المضي قدماً بأعمال المؤتمر. وأود أيضاً أن أشكر الرئاسة السابقة لأوكرانيا على قيامها بتوجيه دفة المؤتمر وبذلها جهداً دؤوباً من أجل التوصل إلى توافق في الآراء على برنامج العمل.

وأود بداية أن أسلم بوضوح بأن أداءنا ليس جيداً في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. فهناك تدهور في الهيكل المتعدد الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وكلنا نعلم ذلك. وهو ليس بالخبر الجديد. ولكن عام ٢٠١٨ والأسابيع الأولى من عام ٢٠١٩ قد شهدت عدداً من الانتكاسات الأخرى.

أولاً، لقد شهدنا انتهاكات متكررة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية - وهي معاهدة ولدت في هذه القاعة - بطرق منها استخدام عامل مؤثر في الأعصاب على الأراضي الأوروبية. وثانياً، فإننا نشهد تداعياً لنظام المعاهدات؛ ويبدو أن الاتفاقات الثنائية القديمة وكذلك الترتيبات الأحدث المتعددة الأطراف تنفك. وتعد خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تمثل أهم نجاحات عدم الانتشار النووي وحالة نموذجية للدبلوماسية المتعددة الأطراف، في مرحلة الإنعاش أساساً. كما أن معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى - التي أزيل بموجبها بعض من أكثر الأسلحة الهجومية زعزعةً للاستقرار من أوروبا - هي الآن على شفا الانهيار. كما نرى احتمالاً قائماً بحدوث عدم استقرار نووي.

إن الحالة الراهنة مثيرة للقلق وتتطلب مّا اتخاذ إجراء عاجل. فالتوترات وحالة عدم اليقين في تزايد، فيما تتراجع الثقة والقدرة على التنبؤ؛ ولا يزال فهمنا محدوداً لآثار الثورة الرقمية على مجتمعاتنا، بما في ذلك على ميداني الأمن والدفاع. والتكنولوجيات الجديدة والناشئة غير ظاهرة بالقدر الكافي في أنظمتنا الراهنة لتحديد الأسلحة. ونحن بحاجة إلى التعبئة والتنشيط في بحثنا عن الحلول. فهذا الوضع يجب ألا يستمر، وخاصة في هذا الوقت الذي يتسم بمواطن ضعف وأوجه اعتماد متبادل وتحديات جديدة ذات طابع عالمي. والوضع لا يحتاج ذلك.

ولتحقيق هذه الغاية، اسمحوا لي أن أؤكد على ثلاث نقاط رئيسية. أولاً: إن هذا الأمر لن يستمر إذا جددنا التزامنا بتعددية الأطراف. فأي طريق يؤدي إلى بيئة نووية أقل تنظيمًا هو طريق محفوف بالمخاطر. والعودة إلى الوراء وتكرار سباقات تسلح من العقود التي اتسم فيها العصر النووي بعدم التنظيم لا يخدم أي طرف يسعى إلى السلام والاستقرار. وتحتاج هذه المجالات المعقدة مثل تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار إلى قواعد وإلى هيكل قوي. ومن ثم، فإن أهم شيء في الوقت الراهن هو وجوب وفائنا بالالتزامات القائمة في مجالات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. ويجب أن يتم الامتثال لها وتنفيذها وإنفاذها على نحو كامل. ويجب احترام القواعد.

وثانياً، فإننا بحاجة إلى الإرادة السياسية، أي إرادة التوصل إلى حلول وسط وقيادة الحوار والعمل معاً. وهذان المكونان مترابطان. فلن تكون هناك إرادة سياسية للحلول الوسط والتفاوض بشأن صكوك جديدة لنزع السلاح إلا إذا تم الامتثال بشكل كامل للاتفاقات القائمة. بل إن ما يزيد من خيبة الأمل أن نرى معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى على شفا الانهيار بعد أكثر من ٣٠ عاماً، على الرغم من الجهود الدبلوماسية المكثفة التي تبذلها بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. وأي معاهدة لنزع السلاح يحترمها طرف واحد فقط تصبح غير قابلة للاستمرار؛ ولكننا نعتقد أنه لا يزال هناك وقت لإنقاذها. فعلى مدى الأشهر الخمسة المتبقية، يتعين على الولايات المتحدة وروسيا الحفاظ على قنوات للتواصل الإيجابي بشأن الإبقاء على معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وتحمل روسيا مسؤولية خاصة باتخاذ خطوات شفافة وقابلة للتحقق نحو الامتثال الكامل لالتزاماتها التعاهدية. وبغير ذلك سنخاطر بحدوث تأثير الدومينو في الأنظمة القائمة الأخرى.

وفضلاً عن ذلك، فإننا نحتاج إلى أن يكون مؤتمر نزع السلاح مجدياً. ويمكن لهذا المؤتمر أن يستفيد من تحديد الالتزام بتعددية الأطراف وأن يسهم فيه كذلك. ولكن لتحقيق ذلك يتعين علينا تنشيطه. ويراودني في واقع الأمر تفأؤل حذر، نظراً للنهج العملي الذي اعتمدناه منذ عامين. فمن خلال تشكيل الهيئات الفرعية الخمس في العام الماضي، تمكّننا من إجراء مناقشات مجدية. وكان هذا العمل، بما يشمل اعتماد أربعة تقارير موضوعية، خطوة أساسية إلى الأمام وعلامة هامة.

وعلىنا الاستمرار في بناء أرضية مشتركة وتحديد مجالات الالتقاء، لنكون أكثر استعداداً لإجراء مفاوضات في المستقبل عندما تكون الظروف مواتية بقدر أكبر، ونتمنى ألا يكون ذلك في أجل بعيد. ولا زلنا نؤكد على الحاجة إلى إيلاء الاهتمام الواجب لتوسيع العضوية، ونحن على استعداد لإجراء مشاورات بشأن التحسينات التي يمكن إدخالها على أساليب عمل المؤتمر.

وفي هذا الصدد، فإن مشروع المقترح المقدم من المملكة المتحدة لإنشاء هيئات فرعية ومناصب لمنسقين خاصين يمكن أن يقدم سبيلاً واقعياً وصالحاً إلى الأمام. ويجب على الأعضاء إظهار إرادة سياسية قوية ومرونة في التوصل لحلول وسط من أجل تحقيق تقدم عبر مختلف بنود جدول أعمال المؤتمر.

وثالثاً، فإننا نحتاج جميعاً إلى أداء أدوارنا. وستواصل سلوفاكيا، إلى جانب حلفائنا، دعم نهج تقدمي إزاء العمل بشكل متبادل على تقوية التدابير القانونية والأدوات العملية لتعزيز نزع السلاح تدريجياً. فلا توجد طرق مختصرة يمكن أن توصلنا إلى "عالم بلا أسلحة نووية".

وفضلاً عن ذلك، فإن جميع البلدان الحائزة لأسلحة نووية تتحمل مسؤولية خاصة عن إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي. وتضم سلوفاكيا صوتها للدعوات الرامية إلى إطلاق سريع للمفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، على أساس المقرر الصادر في الوثيقة CD/1299. ونرى أن هذه المسألة قد أصبحت متطورة ومهيأة للتفاوض في المؤتمر.

وستواصل سلوفاكيا كذلك دعمها الثابت لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونؤيد أن تكون قدرات التحقق بموجب نظام الاتفاقية جاهزة ومتاحة بمجرد بدء نفاذ الاتفاقية. وسيشهد العام القادم مرور خمسين عاماً على بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومع اقتراب موعد مؤتمرها الاستعراضي في عام ٢٠٢٠، يجب على جميع دولها الأطراف أن تنفذ جميع الالتزامات المفترضة. من المهم للغاية كذلك أن نواصل الاستثمار في الجهود الرامية إلى تعزيز عالمية المعاهدة لتصبح صكاً عالمياً بالفعل. ونجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ هو مسؤولية مشتركة على جميع الدول الأطراف.

أصحاب السعادة، حضرات المندوبين الموقرين، إن هذا المؤتمر لا يزال يمثل أهم هيئة للتعاون في مجالي نزع السلاح وتحديد الأسلحة. فهو يمتلك الشرعية ولديه غاية أساسية. ويجب علينا بذل كل ما في وسعنا من أجل الدفع قدماً بأعماله، وإيجاد سبل لبناء الإرادة والثقة السياسيتين؛ فنحن مدينون بذلك للأجيال القادمة. وكما يقول البعض، باقي دقيقتان على منتصف الليل. فلنعد عقارب ساعة يوم القيامة إلى الوراء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة السيد لايتشاك على بيانه. واسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة لفترة وجيزة لمرافقة سعادته إلى خارج القاعة.

عُلقَت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تُستأنف الجلسة. وأود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا الموقر، سعادة السيد يوسب بريكتش، نائب وزير خارجية البوسنة والهرسك. وأشكر الوزير على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح، وأعطيه الكلمة.

السيد بريكتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أصحاب السعادة، السيدات والسادة، الأصدقاء الأعزاء، أنه لشرف عظيم أن أتحدث إليكم اليوم هنا، في جنيف، خلال الجزء الرفيع المستوى لمؤتمر نزع السلاح. إننا نواجه جميعاً العديد من التحديات الجديدة والتغيرات الهامة في المشهد الجيوسياسي - ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، تنامي مشكلة الإرهاب وتغذية نزعة التطرف حول العالم؛ وظهور مناطق نزاع جديدة في كل مكان؛ وأزمات المهاجرين واللاجئين؛ والتحول في القوى والعلاقات بين البلدان والمناطق في العالم.

إن الأمن والاستقرار يمثلان مصلحة استراتيجية وركناً أساسياً في السياسة الخارجية لبلدي - وهو ما نشركه على الأرجح مع العديد منكم. فهما يشكلان ببساطة شرطاً مسبقاً لتحقيق التنمية الاقتصادية والثقافية، وللتجارة الدولية، وكذلك للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع البلدان الأخرى في العديد من المجالات. وفي عالم اليوم، أصبح أمن واستقرار الدول ذات السيادة مهددين بطرق تقليدية متعددة، بل وأيضاً بطرق جديدة غير تقليدية، من قبل عناصر

فاعلة متنوعة وعلى نطاق دولي. وهناك حاجة إلى استجابة شاملة في مواجهة الطابع غير التقليدي المتزايد للتهديدات التي يتعرض لها الاستقرار والأمن.

وتسعى البوسنة والهرسك، كأحد أهدافها الاستراتيجية في السياسة الخارجية، إلى الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، وتتعاون بشكل وثيق مع منظمة حلف شمال الأطلسي. وهي داعم دائم لتعددية الأطراف الفعالة وللنظام الدولي القائم على القواعد. وتمثل منظومة الأمم المتحدة مرجعية أخلاقية ومنتدى للشرعية الدولية في عالم يستمر بشكل متزايد في تحدي القواعد والمعايير العالمية. وباعتبارها جزءاً مركزياً في النظام المتعدد الأطراف، فإن الأمم المتحدة لا غنى عنها في ضمان صون السلم والأمن الدوليين.

إن البيئة الأمنية الراهنة التي تشهد تغيرات وتحديات بشكل مستمر تهماً جميعاً. فالنزاعات الإقليمية، والتوترات الدولية، وتعزيز القوة العسكرية، والتهديد العالمي للإرهاب، كلها أمور تتغير وتضغط باستمرار على الهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح. وباعتباره المنتدى الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، يؤدي مؤتمر نزع السلاح دوراً بالغ الأهمية في كل ذلك.

وقد تفاوض مؤتمر نزع السلاح والهيئات التي سبقته على العديد من الاتفاقات الرئيسية المتعددة الأطراف في مجالي الحد من الأسلحة ونزع السلاح مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. ومع ذلك، وبينما لا نحتاج إلى كلمات عديدة لإقناع أنفسنا أو الآخرين بأهمية المؤتمر والحاجة إليه، فإنه لا يخفى على أحد أن مؤتمر نزع السلاح يمر منذ فترة بحالة من الجمود. وقد أعرب الأمين العام للأمم المتحدة والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح في عدة مناسبات عن دعمهما المستمر لإعادة مؤتمر نزع السلاح إلى مساره والتزامهما بذلك.

ولا يزال القلق البالغ يساور العديد من الدول، من الأعضاء وغير الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، إزاء الجمود الراهن والإخفاق المستمر بشأن الاتفاق على برنامج عمل. ومع ذلك، فإن من المشجع أن نرى الجهود الجسورة التي بذلتها عدة رئاسات للمؤتمر من أجل محاولة إيجاد أرضية مشتركة وكسر سنوات الجمود.

إن البوسنة والهرسك دولة طرف في اتفاقية الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية الأسلحة البيولوجية؛ وهي طرف متعاقد سام في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وجميع بروتوكولاتها. وهي تضطلع في بعض هذه الاتفاقيات بدور أكثر نشاطاً من غيرها، ولكننا نتعامل معها كلها على قدم المساواة عندما يتعلق الأمر بأهميتها وأثرها. ورغم عدم عضويتنا في مؤتمر نزع السلاح، تشارك البوسنة والهرسك في أعمال المؤتمر بشكل منتظم كدولة غير عضو.

ونحن نرحب بالجهود التي بذلتها الرئاسة الأوكرانية والتي تبذلها الآن رئاسة المملكة المتحدة خلال دورة هذا العام، وكذلك بالجهود التي بذلتها الرئاسة الأخرى في الدورات السابقة. ورغم عدم التوصل إلى توافق في الآراء، بسبب تباعد وجهات النظر، فإن المناقشات — سواء في إطار الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً في عام ٢٠١٧ أو في إطار الهيئات

الفرعية في عام ٢٠١٨ - قد أثبتت فائدتها الكبيرة في المساعدة على فهم المواقف والشواغل المختلفة للدول.

ويمثل القرار الجديد الذي اقترحتة المملكة المتحدة بشأن إنشاء هيئات فرعية ومناصب لمنسقين خاصين في دورة عام ٢٠١٩ خطوة في الاتجاه الصحيح. وبما أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن إطلاق مفاوضات عن أي مسألة في الوقت الراهن، فإن إنشاء الهيئات الفرعية ومناصب المنسقين الخاصين سيوفر الهيكل اللازم لمؤتمر نزع السلاح لدورة عام ٢٠١٩، استناداً إلى المسائل الرئيسية الأربع التي ينظر فيها، وهي: نزع السلاح النووي؛ المواد الانشطارية؛ منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي؛ ضمانات الأمن السلبية. وبصرف النظر عن الحوار المعقد والكيفية التي قد تظهر بها المفاوضات أو ما قد تقول إليه، يجب علينا ببساطة أن نواصل العملية ونجد أرضية مشتركة نستند إليها في النهاية لدفع عمل مؤتمر نزع السلاح قدماً.

وباعتبارها دولة متعددة الثقافات والإثنيات على مفترق الطرق بين الشرق والغرب، فإن البوسنة والهرسك تنسم نوعاً ما بهيكل حكومي معقد ومركب للغاية. وهي تعمل وتعيش وتنفس من خلال مبدأ توافق الآراء، تماماً كمؤتمر نزع السلاح. وبينما قد يكون هذا الأمر في بعض الأحيان بطيئاً، ويحتمل أن يكون مؤلماً، ومن المؤكد أنه ليس سهلاً، فإنه بالغ الأهمية ويمثل السبيل الوحيد للمضي قدماً. ونحن نقوم بذلك لأننا ندرك ما يمكن أن نخسره، وما نريده لأطفالنا ول مستقبلنا.

إن مؤتمر نزع السلاح لديه عمل هام وحاسم - حاسم لأطفالنا ول مستقبلنا - ونحن بحاجة إلى إيجاد سبيل، معاً، للمضي بهذا العمل قدماً. والإرادة السياسية الصلبة والتفكير المبدع منا جميعاً هما الحد الأدنى إذا قُدر لنا التغلب على هذا المأزق. ولكننا نحتاج بالفعل إلى المضي قدماً، ووقف الاتجاهات المقلقة، واستعادة الحوار والثقة، والانتقال من المواجهة إلى التعاون، حتى تتمكن من التصدي لهذه التحديات العالمية العصبية معاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة السيد بركيتش على بيانه. وسأعلق الجلسة الآن لمرافقة سعادته إلى خارج القاعة وانتظاراً لوصول ضيفنا الموقر التالي لهذا الصباح، سعادة السيد بول تيسالو، نائب وزير خارجية إستونيا، المقرر أن يلقي كلمته الساعة ١١/٤٥.

عُلمت الجلسة الساعة ١٠/٣٠ واستؤنفت الساعة ١١/٤٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تُستأنف الجلسة. الزملاء الموقرون، السيدات والسادة، اسمحوا لي بتعليق الجلسة للترحيب بضيفنا الموقر، سعادة السيد بول تيسالو، نائب وزير خارجية إستونيا.

عُلمت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستأنف الجلسة. الزملاء الموقرون، السيدات والسادة، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا الموقر، سعادة السيد بول تيسالو، نائب وزير خارجية إستونيا. وأشكر سعادته على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح، وأعطيه الكلمة.

السيد تيسالو (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أصحاب السعادة، السيدات والسادة، أود أن أبدأ بتهنئة السفير ليدل على توليه رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

وبإمكانكم الاعتماد على الدعم الكامل من وفد بلدي. كما أود أن أتقدم بأطيب التمنيات للرئاسات الأخرى لدورة عام ٢٠١٩.

السيد الرئيس، المندوبون الموقرون، إن البيئة الأمنية العالمية الراهنة أصبحت تتسم على نحو متزايد بالخطورة وعدم القدرة على التنبؤ. فالتهديدات الأمنية أكثر تعقيداً من أي وقت مضى: هناك انتشار بل وحتى استخدام لأسلحة الدمار الشامل، وهناك الإرهاب والتطرف العنيف والأنشطة الإلكترونية الخبيثة والتهديدات المختلطة. وللأسف، فإن التدهور الذي أصاب القواعد والنظام الأمني الدولي التعاهدي قد أسهم في تطور هذه التهديدات. وعلى مدى السنوات الماضية، شهدنا تجاهلاً للمبادئ الأساسية الراسخة للقانون الدولي وانتهاكاً للالتزامات الدولية.

ونحن نتفق مع رأي الأمين العام بوجود حاجة ملحة لزيادة الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد عالم أكثر أماناً، واستجابة جماعية للتحديات الأمنية العالمية والإقليمية. ولهذا الغرض، فإن من الضروري مواصلة التمسك بالهيكل الأمني المتعدد الأطراف وتعزيزه. كما أن فعالية أنظمة عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح وقابليتها للاستمرار تتطلبان قيام جميع الأطراف باتباع القواعد وبالاتثال للاتفاقات وتنفيذها وإنفاذها على نحو تام.

السيد الرئيس، إن انتشار أسلحة الدمار الشامل لا يزال واحداً من أخطر مصادر القلق على السلم والأمن الدوليين. فالاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، وفي المملكة المتحدة العام الماضي، قد قوض بشكل خطير من الحظر العالمي على استعمال هذه الأسلحة. وهناك ضرورة بالغة في الحفاظ على القاعدة العالمية التي تحظر الأسلحة الكيميائية ومواصلة النهوض بهذه القاعدة، وفي تحسين فعالية اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ومن ثم فإننا نأسف لعدم توصل المؤتمر الاستعراضي الرابع للاتفاقية إلى نتيجة توافقية. ومع ذلك، فإننا نعلق أهمية كبيرة على قرار الدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية في حزيران/يونيه الماضي بتحسين قدرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تحديد هوية الجناة مستخدمي الأسلحة الكيميائية ووضع آلية عالمية لتحديد المسؤول.

إن معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى تشكل صكاً رئيسياً للاستقرار الاستراتيجي وأساس عدم الانتشار النووي وتحديد الأسلحة النووية على مدى العقود الثلاثة الماضية. ونرى أنه من المؤسف اتخاذ الاتحاد الروسي قراراً بتعليق التزامه بموجب المعاهدة بدلاً من معالجة مسألة عدم الامتثال خلال الأشهر المقبلة. ونحيط علماً مع القلق بأن انتشار تكنولوجيا القذائف لا يزال يشكل تحدياً خطيراً. وفي هذا الصدد، نعتقد أن نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف في إطار مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية يؤدي دوراً هاماً في منع انتشار القذائف. ونعتبر أن عضوية بلدي في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف من شأنه تعزيز هذا النظام والجهود الدولية في مجال عدم الانتشار. ونحن نؤيد بقوة انضمام جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، حيث تفي جميعها بأعلى المواصفات والمعايير التي يضعها. ولا يزال يشكل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تحدياً آخر. ونحن ندعم الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق هذه الغاية ونحث جميع الدول على أن توقع وتصدق على المعاهدة دون مزيد من التأخير. ونرحب بتصديق زمبابوي عليها هذا العام.

ولا يمكن تحقيق السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية إلا عن طريق السبل السلمية. ونحن نرحب بالجهود الدبلوماسية الجارية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي أسهمت في تهدئة التوترات. ومع ذلك، وحتى تتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي على نحو كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه، يجب على جميع الدول أن تواصل إنفاذ الجزاءات القائمة بصرامة. ونهيب بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تعود إلى الامتثال لالتزاماتها الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ونشدد أيضاً على ضرورة أن تستمر إيران في التقييد الصارم بجميع التزاماتها المتصلة بالمجال النووي وأن تتعاون بشكل كامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة.

السيد الرئيس، إن إستونيا تسلم بأن أمن الفضاء الإلكتروني قد أصبح مسألة بالغة الأهمية في سياق السلم والأمن الدوليين. وتزايدت الأهمية التي يتسم بها دور الأمم المتحدة ومشاركتها في السعي للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن معايير سلوك الدول المسؤول. وإستونيا عضو في أربع أفرقة للخبراء الحكوميين تابعة للأمم المتحدة، قامت على مدى السنوات بوضع عدد من التوصيات التي أقرتها الجمعية العامة مراراً. وتدعم إستونيا مواصلة تطوير إطار استراتيجي لمنع النزاعات وتحقيق الاستقرار في الفضاء الإلكتروني، يستند إلى القانون الدولي وخاصة ميثاق الأمم المتحدة، ووضع وتنفيذ معايير عالمية لسلوك الدول المسؤول، وتدابير لبناء الثقة على الصعيد الإقليمي.

ونحن نتفق مع الرأي القائل بأنه يجب علينا الحفاظ على الفضاء الخارجي في حالة من السلامة والأمن والاستدامة. ومن الضروري منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والحيلولة دون أن يصبح الفضاء الخارجي منطقة أخرى للنزاع، وذلك من أجل تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين. وبينما لا نستبعد إمكانية التفاوض على معيار قانوني ملزم يتسم بالشمول والفعالية والقابلية للتحقق في المستقبل، فإننا نعتقد أنه يتعين على الأمم أولاً الاتفاق على مبادئ طوعية للسلوك المسؤول في الفضاء الخارجي.

السيد الرئيس، مع اقتراب موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية العام القادم، يجب علينا بذل كل ما في وسعنا للتمسك بدورها كصك رئيسي متعدد الأطراف للأمن الدولي ومواصلة تعزيز هذا الدور. ومنذ بدء نفاذها في عام ١٩٧٠، شكلت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في الجهود العالمية الساعية إلى نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وتتفق إستونيا مع الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وتواصل المناداة باتباع "نهج تدريجي" بأسلوب واقعي ومسؤول. ولهذا الغرض، تدعم إستونيا بدء مفاوضات داخل مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ونرحب بالتقرير الذي قدمه فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، الذي شارك فيه بنشاط أيضاً خبير إستوني. ونأمل أن يغتنم مؤتمر نزع السلاح هذه الفرصة ليعتمد النتائج القيمة لعمل الفريق من أجل بدء مفاوضات لمواصلة النهوض بمجال عدم انتشار الأسلحة النووية. وأود بذلك أن أعبر عن رغبتنا القوية في المشاركة في المفاوضات المقبلة وأن أكرر طلب بلدي بالمشاركة بشكل كامل وعلى قدم المساواة في مناقشات نزع السلاح باعتبارها عضواً كاملاً

العضوية في مؤتمر نزع السلاح. إن الدور الرئيسي لمؤتمر نزع السلاح هو التفاوض على معاهدات متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وفقاً لولايته. ونعتقد أن المفاوضات مثل تلك المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، والمناقشات بشأن المسائل ذات الأهمية العالمية، يجب تناولها في هيئات تمثيلية عالمية وينبغي أن تشمل كل الدول ذات السيادة التي ترغب في المشاركة فيها. ولا يزال طلب العضوية الذي قدمه بلدي منذ عام ٢٠٠١ سارياً بانتظار قرار مؤتمر نزع السلاح بشأن توسيع عضويته.

السيد الرئيس، يشهد هذا العام مرور ٤٠ سنة على إنشاء مؤتمر نزع السلاح. وستظل الجهود الرامية إلى إعادة المؤتمر إلى مساره بحاجة إلى إرادة سياسية ثابتة من جميع أعضائه. ونحن نشجع المؤتمر على بذل المزيد من الجهود من أجل كسر هذا الجمود.

ونود أن نتوجه بالشكر الجزيل لسفير أوكرانيا وفريقه على مساعيهم للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع برنامج العمل لهذا العام. ومن ناحية أخرى، فإننا نتفق أيضاً مع وجهة نظركم العملية، سيدي الرئيس، بأن هناك العديد من المميزات في البناء على مناقشات العام الماضي وتعميقها. فإن إنشاء هيئات فرعية بخصوص أربع مسائل رئيسية من شأنه زيادة فهم كل منا لمواقف الآخر وإتاحة إجراء مناقشات على مدار العام تركز أكثر على الجوانب الهيكلية منها على الجوانب التقنية. ونرحب أيضاً بمقترحكم بتعيين منسقين خاصين بشأن التكنولوجيات الجديدة والناشئة وبشأن أساليب عمل مؤتمر نزع السلاح وعضويته. فعلى المؤتمر مواكبة أحدث التطورات في مجال العلم والتكنولوجيا، ونعتقد أن المناقشات حول هذه المواضيع - مع تجنب الازدواج مع منتديات أخرى - ستكون مفيدة. ولطالما دعونا إلى تسمية مقرر خاص لاستعراض مسألة العضوية، ونحن مقتنعون بأن الدفع قدماً بمسألة العضوية يمكن أن يصبح إنجازاً للمؤتمر وأن يضمن قيمته.

وأخيراً، فإن الترشح لعضوية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ يظهر التزام بلدي الطويل الأجل للاضطلاع بمزيد من المسؤولية عن تعزيز السلم والأمن الدوليين. وتظل إستونيا ملتزمة تماماً بالنظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد وعلى المعاهدات، وبالتنفيذ الفعال لصكوك عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة، وبالجهود الدولية لتنشيط الهيئات التفاوضية المتعددة الأطراف وخاصة مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة السيد تيسالو على بيانه. وأرجو أن تسمحوا لي الآن بتعليق الجلسة لمرافقة السيد تيسالو إلى خارج القاعة. ومن المنتظر حضور محدثنا التالية حوالي الساعة ١٢/١٥.

عُلمت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تُستأنف الجلسة. الزملاء الموقرون، السيدات والسادة، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفتنا الموقرة، سعادة السيدة سيغريد كاغ، وزيرة التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي في هولندا. وأشكر الوزيرة على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح، وأعطيتها الكلمة.

السيدة كاغ (هولندا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أصحاب السعادة، لقد مر عام على خطابي الأخير أمام المؤتمر؛ وكنت أتحدث بصفة مختلفة آنذاك، ولكن يظل من دواعي سروري أن أعود إلى هنا اليوم. إن علينا التسليم بأن سحابة سوداء مرت فوق هذا المحفل

خلال العام الماضي، مع تصاعد التوترات العالمية، وتزايد التحديات التي يواجهها نظامنا الدولي القائم على القواعد، وظهور تهديدات جديدة.

إن الانتشار لا يزال يهيمن على جدول الأعمال العالمي؛ وبينما نحتاج الآن إلى نزع السلاح وعدم الانتشار أكثر من أي وقت مضى، فإننا نشهد تهديدات خطيرة للاتفاقات المتعددة الأطراف التي وضعناها معاً، وهي اتفاقات كافحنا من أجلها مثل معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى ومعاهدة الأسلحة الكيميائية، وانتهاك هذه الاتفاقات لا يعني إلا الإضرار بالسلم والأمن الدوليين. وفي سياق مماثل، شهدنا خروج طرف بالغ الأهمية من خطة العمل الشاملة المشتركة. وبالتالي، فإن هذه الأوقات الصعبة تتطلب جهداً استثنائياً منا جميعاً للتمسك بمعاييرنا الدولية؛ وهي المعايير التي تسهم في تحقيق نتائج دائمة على صعيد نزع السلاح، ومن ثم، على صعيد الأمن الدولي. وبذلك، يجب علينا إظهار أننا، نحن المجتمع الدولي، مستعدون لمواصلة السعي إلى التعاون بدلاً من الانقسام، والنجاح بدلاً من الفشل، والطموح بدلاً من الفتور. وهذا الأمر يمكن تحقيقه. ودعونا لا ننسى أن طموحنا في إيجاد عالم أكثر أمناً وازدهاراً هو ما دفعنا إلى وضع هذه المعايير بالدرجة الأولى. ومن ثم فإن هناك بارقة أمل بزوال هذه السحابة.

ويشهد هذا العام مرور أربعين عاماً على إنشاء مؤتمر نزع السلاح. وقد قام المؤتمر والهيئات التي سبقته بعمل عظيم الأهمية في التفاوض على معاهدة عدم الانتشار، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية حظر الشامل للتجارب النووية. والصكوك الثلاثة محورية في هيكل نزع السلاح؛ وكل منها ضروري لتحقيق الأمن والازدهار في العالم.

وتعتبر اتفاقية أوتواو مثلاً آخر. وهي تبين القوة التحويلية الممكنة للمعايير الدولية. فعلى مدى أكثر من عقدين، تعهدت الدول الأطراف في الاتفاقية بألا تعود أبداً إلى استعمال الألغام المضادة للأفراد وألزمت نفسها بالقضاء على هذه الألغام وعلى المتفجرات من مخلفات الحرب. وفي عام ٢٠١٧ وحده، تمكنتاً معاً من تطهير أكثر من ١٢٨ مليون متر مربع من الأراضي الملوثة. وعلى سبيل المثال، تم تطهير ٢٨ مليون متر مربع من الأراضي في أفغانستان و١٦ مليون متر مربع أخرى على الأقل في العراق. بل والأكثر من ذلك أن الآلاف والآلاف من المدنيين قد تلقوا تثقيفاً بشأن مخاطر الألغام ومساعدات للضحايا.

وتقدم اتفاقية الذخائر العنقودية مثلاً آخر. فقد كانت قيمة جداً في منع استعمال وإنتاج ونقل هذه الأسلحة العشوائية. وأصبحت المجتمعات المحلية المقيمة في المناطق الملوثة أكثر أمناً. وتُظهر لنا حالة أفغانستان نجاح هذا الأمر: فالمناطق الملوثة سيتم تطهيرها قبل الموعد النهائي الذي حددته الاتفاقية بوقت كبير. وتُظهر أيضاً أن نزع السلاح يساعد على تجنب الخسائر في صفوف المدنيين. فهذا الأمر يسمح للأسر بالعودة إلى منازلها، وللرجال والنساء بزراعة أراضيهم، وللأطفال بالذهاب إلى المدرسة في أمان، وللأسواق المحلية بإعادة فتح أبوابها.

ويعد نزع السلاح شرطاً أساسياً للتنمية الشاملة المستدامة والأمن الإنساني. ولا يمكن اعتباره جهداً قائماً بذاته. وأنا فخورة بأن بلدي قد تمكن من تقديم مساهمة هامة. فنحن دولة طرف فاعلة وملتزمة، وننفق ١٥ مليون يورو سنوياً في ١٤ بلداً مختلفاً في إطار برنامجنا المتعدد السنوات للإجراءات المتعلقة بالألغام والذخائر العنقودية. ويأتي ذلك على رأس مساهماتنا

السنوية لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وقد حققنا معاً الكثير في هذه المجالات، لأننا ببساطة كان لدينا الشجاعة لنكون طموحين.

السيد الرئيس، أصحاب السعادة، لا يزال أمامنا الكثير من العمل. بل إننا بحاجة إلى اتباع نهج شامل ومتعدد الأطراف وطموح إزاء المسائل المطروحة أمامنا. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، ترحب هولندا بخطة الأمين العام للأمم المتحدة لنزع السلاح وتدعم تنفيذها. وهولندا على استعداد أيضاً للمساهمة، عن طريق مساندة: الإجراء ٣١: تعزيز المساءلة والتقييد بالمعايير الناشئة في مجال الفضاء الإلكتروني؛ والإجراء ١٨: تعزيز التنسيق فيما بين الوكالات بشأن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع؛ والإجراء ٢١: بناء التفاهم بشأن أثر الأسلحة على إدارة النزاعات.

وباعتبارها بلداً يحظى بسمعة في ميدان عدم الانتشار ونزع السلاح ولديه إيمان راسخ بالحلول المتفق عليها في إطار متعدد الأطراف، فإن أهم طموحات هولندا هو أن يستعيد مؤتمر نزع السلاح مكانه المستحق باعتباره المنتدى الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح. فليس لدينا ترف الانتظار حتى يتحسن السياق الجيوسياسي. وعوضاً عن ذلك، يتعين علينا التحلي بالجرأة الكافية لاغتنام الفرص عند ظهورها. وأعتقد أنه يجب علينا ذلك، وأعتقد أن بإمكاننا تحقيقه.

وشهدنا العام الماضي إحراز تقدم هام بشأن هئالتنا الفرعية. وللمرة الأولى خلال أكثر من ٢٠ عاماً، اعتمدنا أربعة تقارير موضوعية بتوافق الآراء. وتعلق هولندا أهمية خاصة على التقرير المتعلق بحظر إنتاج المواد الانشطارية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ونعتبر أن إبرام هذه المعاهدة يشكل خطوة أساسية نحو أهدافنا المشتركة في مجال نزع السلاح. وهذا يبين لنا أنه بالإمكان إحراز تقدم حقيقي - حتى وإن اقتصر تحركنا على الخطوات التدريجية، وحتى إن كان ذلك في ظل أصعب الظروف. وهذا يتطلب استعداداً ومرونة وطموحاً مشتركاً من قبل جميع البلدان الحاضرة هنا لاغتنام الفرصة أو إيجادها.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أتطرق إلى فرصة أخرى تلوح في الأفق: الجلسة المقبلة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠، التي يعقدها المؤتمر نفسه. واسمحوا لي أن أذكركم بأنه في عام ١٩٩٥، ورغم كل الصعاب، نجح المجتمع الدولي في تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. وكان التعاون على امتداد خطوط المواجهة الموضوعية أحد مفاتيح النجاح في هذا التمديد.

ونود أن نطلق هذا النوع من التعاون مرة أخرى. وبناء على خبرتنا في رئاسة اللجنة التحضيرية عام ٢٠١٧، تواصل هولندا العمل البناء مع بولندا وماليزيا، وهما الرئيسان المشاركان لدورة الاستعراض الحالية. وهدفنا أن يحقق المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ نتائج ناجحة، مثلاً، عن طريق تحسين أساليب عمل دورة الاستعراض.

وإذا تمكنا من ذلك، فقد نجد بعد عام من الآن، عندما نجتمع هنا ثانية، أن السحابة السوداء قد انقشعت قليلاً بطريقة ما. ولكن على كل منا أن يجد الشجاعة والإرادة السياسية للدفع من أجل تحقيق تقدم فعلي وهام وموضوعي. ولكي يتحقق هذا التقدم، أصحاب

السعادة، فإن الإجابة الوحيدة تكمن في تعددية الأطراف. وآمل أن نتمكن معاً من مواصلة الدفع قدماً بهذا الأمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة السيدة كاغ على بيانها. واسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة لفترة وجيزة لمرافقة سعادتها إلى خارج القاعة. *عُلقَت الجلسة لفترة وجيزة.*

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تُستأنف الجلسة. الزملاء الموقرون، السيدات والسادة، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا الموقر التالي، سعادة السيد إدغار رينكيفيتش، وزير خارجية لاتفيا. وأشكر سعادته على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح، وأعطيه الكلمة.

السيد رينكيفيتش (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أهنيء المملكة المتحدة على توليها رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أعرب عن دعم بلدي وتعاونيه الكاملين. وأود أيضاً الإشادة برئاسة أوكرانيا المنتهية ولايتها على جهودها الساعية إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن برنامج العمل. وأعرب كذلك عن تقديري للأمين العام للأمم المتحدة والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح والأمين العام لمؤتمر نزع السلاح على مساعيهم الرامية إلى تيسير النقاش الدولي النشط في مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار.

إن مؤتمر نزع السلاح يضطلع بدور بالغ الأهمية في دعم المناقشات الأساسية من أجل وضع مجموعة الصكوك العالمية في مجال نزع السلاح. وتحديدًا بسبب الحجم الهائل للعمل الذي أنجزه المؤتمر والهيئات التي سبقته، يوجد تحت تصرفنا اليوم عدد من المعاهدات الهامة. وكان ذلك ممكناً بفضل مزيج من الجهود الدبلوماسية المتسمة بالتصميم والإرادة السياسية المتسمة بالعزم.

وفي نفس هذا المكان قبل خمس سنوات، كنت قد دعوت إلى إعادة تهيئة مناخ من الثقة والاطمئنان فيما بين الدول المشاركة وإلى استعادة الشعور بوحدة الهدف في مؤتمر نزع السلاح. ولمست الحقيقة في عبارات شكسبير: "إن البشر أحياناً هم صناع أقدارهم، فالعيب ليس في مطالع نجومنا، ولكن العيب فينا". وبعد خمس سنوات، لا يزال العيب فينا.

إن المناورات الإجرائية ونقص الإرادة السياسية تحول دون تحقيقنا لتقدم حقيقي. ومع ذلك، فإن التحديات العالمية لم تتراجع. ولا يمكن مواجهتها بالإجراءات الأحادية وحدها. فإن من مسؤولية الدول الأعضاء أن تنهض بألية نزع السلاح وتكسر الجمود.

وأكرر الإعراب عن قلقنا الذي طال أمده من أن المؤتمر لم يتفق بعد على برنامج عمل موضوعي. ومن شأن إنشاء هيئات فرعية أن يتيح إمكانية الاستمرار في إجراء مناقشات مركزة ومنظمة في عام ٢٠١٩ من أجل النهوض بعمل المؤتمر.

السيد الرئيس، إن من واجبنا الجماعي أن نتجنب تدهور النظام الدولي القائم على القواعد وأن نحافظ على الاتفاقات القائمة ونعززها. واسمح لي أن أبدأ باتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، وهما اتفاقيتان بارزتان تم التفاوض عليهما في مؤتمر نزع السلاح.

في السنوات الأخيرة، تم تحدي اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عدد من المناسبات. ويشكل هذا النوع من السلوك تهديداً خطيراً للنظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح الذي تعهدنا بحمايته وتعزيزه. فيجب ألا يتعرض أي أحد أو أي مكان أبداً لهذه الهجمات

والتهديدات الرهيبة. ومن ثم فإن من واجبنا ومسؤوليتنا أن نتمسك بالمعيار الدولي الراسخ الذي يحظر استخدام الأسلحة الكيميائية.

وتعتقد لاتيفيا أيضاً آمالاً عريضة على تعزيز نظام اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وعلينا بذل كل ما في وسعنا من أجل الحيلولة دون أن يصبح التهديد بالأسلحة البيولوجية واقعاً. ونأسف بشدة لأن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٦ لم يرق إلى مستوى التوقعات. وقد أعطى الاتفاق على الأنشطة الموضوعية الذي تم التوصل إليه في اجتماع الدول الأطراف عام ٢٠١٧ وأعقبته أعمال الخبراء في عام ٢٠١٨ بعض الأمل في أن بإمكاننا النجاح في تنفيذ هذا الصك الهام. ومع ذلك، لا زلنا مشغولين بالحالة المالية الصعبة المتعلقة بالاتفاقية، والتي تضع الأمانة وعملها تحت ضغط كبير. وتشكل التدابير المتخذة في اجتماع عام ٢٠١٨ خطوات في الاتجاه الصحيح، ولكنها لن تعالج الإخفاق المزمع لبعض الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها المالية بموجب الاتفاقية. وأحث جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية بموجب الاتفاقيتين في وقتها وبالكامل.

السيد الرئيس، يسرنا أن نرى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مركز أمننا واستقرارنا. وتعتقد لاتيفيا بقوة أن وجود الاتفاقية لخمسين عاماً قد أسهم على نطاق واسع في جهودنا المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. ولا تزال المعاهدة، ببركاتها الثلاث، تمثل حجر الزاوية في الجهود العالمية في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح، والعنصر الرئيسي في تعزيز السلم والاستقرار الدوليين. وبالتالي، ومع اقتراب موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠، فإن مسؤوليتنا تقتضي التمسك بهذه المعاهدة والحفاظ عليها، وتعزيز وتقوية تنفيذها. فعدم تحقيق الاختراق الذي طال انتظاره في مؤتمر نزع السلاح يؤدي إلى إيجاد عمليات موازية بأشكال أخرى تهدد بتقويض المعاهدة.

ونحن نعتقد بقوة أن الطريق الصحيح للمضي قدماً يكمن في اتباع نهج تدريجي في نزع السلاح النووي. ويجب على أي جهد في مجال نزع السلاح النووي أن يراعي السياق الأمني والاستقرار الاستراتيجي من منظور أوسع نطاقاً. وفي هذا الصدد، فإن عناصر البناء المبينة في خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ لم تفقد أهميتها. ويتعين علينا التمسك بالتنفيذ الشامل والمتوازن والكامل للخطة. وإلى جانب المبادرات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، فإن دور عملية الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن يبدو كبيراً على نحو خاص. ونحن نرحب بالتزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحسين التنسيق والحوار في إطار العملية. وفي البيئة الأمنية الراهنة، يترك التفاعل فيما بين الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن أثراً رئيسياً على الأمن والاستقرار الدوليين. ونحن نرحب بالتزام تلك الدول بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وجميع جوانبها، بما في ذلك دعم هذه الدول لنظام الضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي أعرب عنه مجدداً في مؤتمر الدول الخمس الذي عقد الشهر الماضي في بيجين، الصين.

إننا ندعم العمل الإضافي في مجال التحقق من نزع السلاح النووي، الذي يجري في إطار فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة والشاركة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي. كما نعلق آمالاً عريضة على الحوار بشأن سياسة نزع السلاح وظهور مبادرة عن تهئية الظروف لنزع السلاح النووي، وهو ما أعلن عنه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

السيد الرئيس، إن لاتفيا تدعم تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار على نحو مستدام وفعال. ونلاحظ الدور الهام الذي اضطلعت به معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى في تعزيز الأمن الأوروبي - الأطلسي على مدى العقود الثلاثة الماضية. وكان ذلك ممكناً بسبب الحوار البناء بين الأطراف والامتنال التام للالتزامات المتعاضدة. ومع ذلك، فإن تحديد الأسلحة لا يمكن أن يكون فعالاً إلا إذا تقيدت جميع الأطراف بقواعده. وقد أدت انتهاكات روسيا لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى إلى تقويض فعاليتها. ونحن الآن بحاجة إلى مناقشات مفتوحة وصریحة وبناءة من أجل بناء الثقة اللازمة لإجراء مفاوضات فعالة متعددة الأطراف لمنع حدوث فراغ في هيكل تحديد الأسلحة المتعدد الأطراف.

وأخيراً وليس آخراً، ترحب لاتفيا بالجهد العالمي الرامي إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجال نزع السلاح. فمشاركة المرأة والرجل بشكل كامل وعلى قدم المساواة في جميع أنشطة ومستويات صنع القرار يعد أمراً هاماً لمصادقية الجهود العالمية في مجالي عدم الانتشار ونزع السلاح في الأجل الطويل. وكمساهمة وطنية منا لتحقيق هذا الهدف، اقترحت لاتفيا أن يكون تناول الشأن الجنساني ومواجهة العنف الجنساني الموضوع ذا الأولوية لرئاستها للمؤتمر الخامس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة. ويستند ذلك إلى ثلاث ركائز: التوازن الجنساني في التمثيل، والأثر الجنساني للعنف المسلح والنزاع المسلح، والكيفية المثلى لإدراج جوانب العنف الجنساني في تقييم مخاطر عمليات نقل الأسلحة. وهدفنا هو التوصل إلى توافق في الآراء في مؤتمر الدول الأطراف بشأن التدابير العملية التي يمكن للدول اتخاذها للتخفيف من الآثار السلبية للعنف الجنساني.

وختاماً، فإن لاتفيا، منذ عام ٢٠٠٤، كانت من بين ٢٧ دولة تضافرت جهودها من أجل إضفاء المصادقية باستمرار على مؤتمر نزع السلاح باعتباره الهيئة الدولية الرئيسية للتفاوض بشأن نزع السلاح. ومن ثم تعتقد لاتفيا أن من المهم مواصلة المشاورات بشأن توسيع عضوية المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة السيد رينكيفيتش على بيانه. واسمحوا لي الآن بتعليق الجلسة لفترة وجيزة لمرافقة سعادته إلى خارج القاعة.

غلقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تُستأنف الجلسة. في هذه المرحلة، هل يود أي وفد آخر أخذ الكلمة؟ لا يبدو ذلك. وبهذا نختتم أعمالنا لهذا الصباح. ستُعقد الجلسة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح بعد ظهر اليوم، الساعة ١٤/٤٥، حيث نستمع إلى كلمة أول المتحدثين، سعادة السيد ياتشك تشابوتوفيتش، وزير خارجية جمهورية بولندا، يعقبه أصحاب السعادة من بلجيكا ومصر وجنوب أفريقيا وماليزيا والنرويج والعراق وسري لانكا.

وقبل رفع الجلسة، أود فقط تذكيركم مرة أخرى بأنكم جميعاً موضع ترحاب كبير للانضمام إلينا خارج قاعة المجلس في حفل الاستقبال الذي سيجري بمناسبة افتتاح معرض نزع السلاح في ذكرى مرور ١٠٠ عام على دبلوماسية نزع السلاح في جنيف و ٤٠ عاماً على مؤتمر نزع السلاح. وإن لم يكن كذلك، أتطلع قدماً للترحيب بكم ثانية في القاعة بعد ظهر اليوم لمواصلة الجزء الرفيع المستوى. رُفعت الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.